وزير المالية يوجه باستكمال الجوانب الفنية

لجنة إصلاح النظام الضريبي تناقش مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة

ونوس لـ«الوطن»: الانتقال في نمط الضرائب يحد من التهرب ويحقق عدالة ضريبية أكثر

عبد الهادي شباط

بحثت لجنة إصلاح النظام الضريبي خلال اجتماع ترأسه وزير المالية الدكتور كنان يغي أمس دراسة مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة ومتطلبات وتوقعات التطبيق، وما تم التوصل إليه بعمل الإدارة الضريبية في مجال الربط الإلكتروني ومشروع الفوترة الإلكترونية في إطار استكمال متطلبات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

ووجه يغي اللجنة في نهاية الاجتماع باستكمال الدراسات المتعلقة بالجوانب الفنية للضريبة وعرضها على اللجنة وفق ملاحظات أعضاء اللجنة والبيانات الفعلية وعرضها في الاجتماع القادم قبل نهاية الشهر الحالي، على أن يستكمل أعضاء اللجنة دراسة مشروع القانون تمهيداً لاستكمال الاجتماع ضمن الإطار الزمني المحدد لخطة إصلاح النظام الضريبي السوري.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس أن الاجتماع يأتي ضمن مسار مشروع إصلاح النظام الضريبي السوري الذي تعمل عليه الوزارة والذي يعتمد على التحول نحو ضريبتين أساسيتين: الضريبة الموحدة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة التي تستهدف استخدامات الدخول لتحل بدلاً من رسم الإنفاق الاستهلاكي ما يتناغم مع زيادة الاعتماد على تقانة المعلومات في سياق نظام الفوترة والربط الإلكتروني ما يتيح للإدارة الضريبية الاستفادة من ميزات الضريبة وميزات نظام الفوترة الإلكترونية وزيادة العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي بالإضافة لتعزيز مقومات التطبيق الناجح على الدخل الموحد التي من شأنها أن تجمع كل دخول المكلف من مختلف المصادر في وعاء واحد للضريبة.

مبيناً أن هذا الانتقال في نمط الضرائب يسهم في تبسيط الضريبة ووضوحها والحد من التهرب الضريبي، كما يحقق عدالة ضريبية أكثر ويساعد في الكشف عن المطارح الضريبية.

وأن ما تم نقاشه في الاجتماع هو استكمال للدراسات التي عملت عليها وزارة المالية في نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة (لجهة المكلفين التسجيل بالضريبة، الإعفاءات على اختلاف أشكالها) بالإضافة إلى البدء بتدقيق مسودة مشروع الصك التشريعي (القانون) واستكمال ملاحظات السادة أعضاء اللجنة على أن يكون هناك اجتماع آخر للجنة قبل نهاية الشهر الجاري لعرض استكمالات الدراسات المعدة ومناقشة الملاحظات المقدمة من قبل اللجنة.

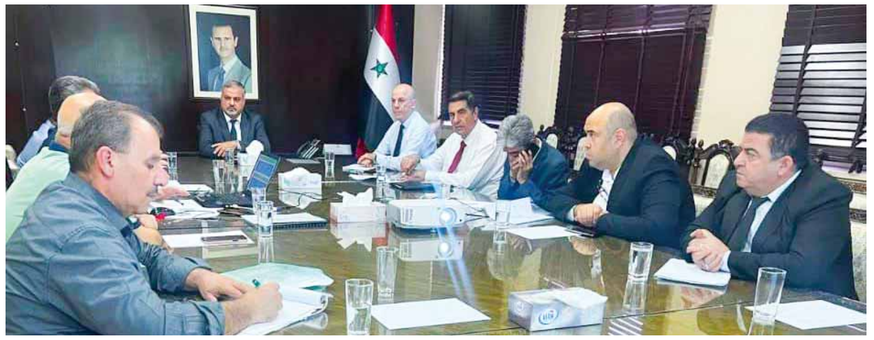

قصة الدعم.. إجحاف بحق المصدرين

رئيس لجنة تصدير الحمضيات لـ«الوطن»: يدعموننا بدولار قيمته ٦٥٨٠ ليرة ونعيد القطع الأجنبي بدولار ١٣٨٠٠ ليرة فنخسر نصف الدعم

جلنار العلي

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل يوم أمس قراراً يقضي بتحديد الآلية التنفيذية لبرنامج دعم تصدير مادة الحمضيات لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بنسبة ٢٥ بالمئة من كلف الشحن البري والبحري للشحنات المصدرة خلال الفترة الواقعة من بداية الشهر الجاري ولغاية نهاية شهر شباط من العام القادم، ومنح دعم بنسبة ١٠ بالمئة من كلف الشحن البري والبحري للشحنات المصدرة، خلال الفترة من بداية شهر آذار من العام القادم وحتى نهاية شهر أيار من العام نفسه.

وقد حدد القرار المستندات والوثائق المطلوبة للحصول على دعم تصدير مادة الحمضيات، وهي استمارة اشتراك برنامج دعم تصدير مادة الحمضيات وفق النموذج المعتمد في الهيئة موقعة من المصدّر مع تعهد منه يؤكد فيه صحة كل البيانات والمعلومات والوثائق المقدمة من قبله لبرنامج تصدير مادة الحمضيات وعلى مسؤوليته الشخصية تحت طائلة المساءلة، إضافة إلى صورة فاتورة تجارية لمادة الحمضيات مصدقة مدون عليها رقم شهادة المنشأ وتاريخها وعلى مسؤولية جهة التصديق فقط ويدرج فيها الوزن القائم والصافي، وقيمة المواد المصدرة بشرط أن تكون مطابقة لكل الوثائق (البيان الجمركي- الشهادة الجمركية- بوليصة الشحن) وفي حال عدم وجود تطابق تعتبر الاستمارة مستبعدة من الدعم.

كما اشترط القرار تقديم صورة عن بوليصة الشحن البحري مصدقة من الوكيل الملاحي لكافة الدول باستثناء روسيا حيث تقدم صورة عن بوليصة الشحن مرفقة بتعهد خطي موقع ومختوم من المصدّر يؤكد صحة معلومات البوليصة مع ذكر خط سير الشحنة المصدرة إلى روسيا، إضافة إلى شهادة جمركية حسب النموذج المعتمد لدى المديرية العامة للجمارك مدون عليها رقم تأشيرة المرور وتاريخه، ونسخة عن البيان الجمركي مع إرفاق كشف معاينة بالمواد المصدرة مختوم من الأمانة الجمركية، ويتم تأشيره لتقديمه إلى هيئة الصادرات فقط وذلك للشحنات التي تكون الشهادة الجمركية أو البيان الجمركي فقط.

وحسب القرار، يشمل الدعم السيارات أو الحاويات المحملة بالحمضيات فقط وتستبعد الحاويات أو السيارات المختلطة ويحدد الحد الأعلى لوزن السيارة أو الحاوية المصدرة لمادة الحمضيات، والذي يتم على أساسه احتساب الدعم بـ٢٥ طناً للسيارة الواحدة بالنسبة للشحن البري، و٢٣ طناً للحاوية قياس ٤٠ قدماً بالنسبة للشحن البحري، و١٦ طناً للحاوية قياس ٢٠ قدماً بالنسبة للشحن البحري، وتصرف مبالغ الدعم المستحقة لمصدري مادة الحمضيات وفق هذه الآلية بموجب أمر صرف وسند أصولي من مخصصات صندوق دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.

في هذا الصدد، بين رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار عمره نحو ٣ سنوات، ويتم اتخاذه وفق نفس الآلية، متسائلاً عن الأساس الذي تم من خلاله وضع نسبة الدعم، هل هو على أساس البند الجمركي أم على أساس سعر تعهد القطع الأجنبي الذي يدفعه المصدرون لمصرف سورية المركزي؟ لافتاً إلى أن هذا الجانب هو أصل الخلاف مع وزارة الاقتصاد، فمن غير المعقول منح الدعم على أساس سعر الصرف الجمركي البالغ ٦٥٨٠ ليرة، في الوقت الذي يعيد فيه المصدر نسبة ٥٠ بالمئة من القطع إلى المصرف وفق سعر ١٣٨٠٠ ليرة، وبذلك تكون نسبة الدعم فقدت ٥٠ بالمئة من قيمتها، أي إن الوزارة تمنح ١٢,٥ بالمئة من الدعم بشكل فعلي وليس ٢٥ بالمئة كما تقول، وذلك في حال استيفاء كافة الشروط.

وأشار علي إلى وجود إجحاف كبير بحق المصدرين في ملف الدعم، فمثلاً تبلغ أجرة شحن البراد الواحد إلى السعودية ٨٠٠٠ دولار أي ما يعادل ٣٠ ألف ريال سعودي، و٥٠٠٠ دولار إلى العراق، يدفعها المصدر بشكل فوري من حسابه الخاص وفقاً لسعر الصرف الرائج بالسوق السوداء، في حين يتم منح الدعم بالليرة السورية وفق سعر الصرف الجمركي بعد مضي عام ونصف أو عامين، لافتاً إلى أن مصدري الحمضيات لم يتسلّموا مبالغ دعم العام الماضي، معتبراً أن الدعم فقد مضمونه وهو عبارة عن كلام فقط.

وفي السياق، أفاد علي بأن اللجنة رفعت مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء لوضع تسعيرة مناسبة لدعم الحمضيات، فمثلاً وزارة النقل ما زالت تسعّر النقل على أساس المازوت المدعوم، علماً أن المصدرين يدفعون أجور النقل على أساس سعر المازوت الحر، مطالباً بإعادة هيكلة ملف دعم الحمضيات أسوة بالدول الأخرى كلبنان على سبيل المثال، حيث تمنح الحكومة ٥٠ دولاراً للمصدر على الطن الواحد رغم وضعها الاقتصادي السيئ.

ولمعرفة رأي اتحاد الفلاحين بالموضوع، تواصلت «الوطن» مع رئيس الاتحاد أحمد إبراهيم الذي أكد أن الاتحاد غير معني بملف تصدير الحمضيات ودعمه.

«الزراعة» تحدد سعر كيلو الذرة الصفراء بـ٤٢٠٠ ليرة

الخليف لـ«الوطن»: تكلفة الكيلو بـ٢٧٨٠ ليرة وإنتاج العام الحالي أكثر من السابق

رامز محفوظ

بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وزارة الزراعة اعتمدت سعر ٤٢٠٠ ليرة كسعر نهائي لاستلام مادة الذرة المنتجة محلياً من الفلاحين، وتم اعتماد السعر بناء على التكاليف المقدمة من مديريات الزراعة في المحافظات المنتجة للذرة الصفراء التي حددت تكلفة الكيلو بسعر ٣٧٨٠ ليرة، مشيراً إلى أن السعر المعتمد للعام الحالي أكثر من السعر الذي تم اعتماده خلال العام الماضي بنسبة تتجاوز ١٠٠ بالمئة.

وأضاف الخليف: إن هناك لجاناً في كل محافظة تقوم بدراسة تكلفة كيلو الذرة الصفراء بشكل كامل وهذه التكلفة تختلف بين محافظة وأخرى، مشيراً إلى أنه تم تحديد تكلفة الكيلو بـ٣٧٥٠ ليرة بشكل وسطي.

ولفت إلى أنه تمت مطالبة مؤسسة الأعلاف بشراء محصول الذرة الصفراء من الفلاحين وفقاً للسعر المعتمد من وزارة الزراعة، والمؤسسة أبدت استعدادها لشراء المحصول وهي قادرة على شراء كامل المحصول وهذا الأمر يشجع الفلاحين على التوسع بزراعة الذرة الصفراء نظراً لأهميتها الاقتصادية ولكونها مادة رئيسية لقطاع الدواجن، لافتاً إلى أن المؤسسة ستبدأ بشراء الذرة من الفلاحين نهاية الشهر الجاري، مبيناً أن إنتاج الذرة هذا العام أكثر بنسبة قليلة من العام الماضي والنسبة الأكبر تتركز بالمناطق الآمنة في الرقة.

وكشف أن نسبة من الفلاحين يقومون ببيع إنتاجهم للتجار مباشرة ولا يفضلون تسويق المادة إلى مؤسسة الأعلاف لأن أجور نقل المحصول إلى مستودعات المؤسسة كبيرة ومرهقة للفلاح، خاصة أن تكاليف النقل على حساب الفلاح وليست على حساب مؤسسة الأعلاف.

وكان قد عقد مؤخراً في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي اجتماع لاستعراض تكاليف الإنتاج للمحاصيل الزراعية الرئيسية ومنها الذرة الصفراء بحضور رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف الذي بين أنه بعد دراسة محضر اللجنة المكلفة دراسة تكاليف الإنتاج للمحاصيل الرئيسية واستعراض هذه اللجنة تكاليف الذرة الصفراء وذلك على ضوء التكاليف المقدمة من مديريات الزراعة بالمحافظات واللجان المشكلة لهذه الغاية بكل محافظة خلصت اللجنة إلى أن تكلفة الكيلو من الذرة ٣٧٨٠ ليرة سورية وفقاً للواقع الميداني، وحسب الأسعار الرائجة صدر قرار نهائي باعتماد سعر ٤٢٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام.

> بعض الفلاحين يبيعون محصولهم للتجار هرباً من تكاليف نقله إلى الأعلاف

لم يتم تقدير الأضرار حتى الآن ولجان لتقدير خسائر الحرائق

أسوأ الخسائر حرائق طالت أشجار صنوبر عمرها ١٠٠ عام

مدير الحراج لـ«الوطن»: خطة وطنية شاملة لتنظيم مكافحة حرائق الغابات

هناء غانم

أكد مدير الحراج في وزارة الزراعة الدكتور علي ثابت أن إجمالي عدد الحرائق خلال العام الحالي بلغ ٢٩٠ حريقاً حراجياً و١٥٥٠ حريقاً زراعياً.

وأضاف في تصريح لـ«الوطن»: تم وضع خطة وطنية شاملة لتنظيم مكافحة حرائق الغابات والحد منها قدر الإمكان، انطلاقاً من الوقاية والمراقبة اليومية المستمرة، بهدف استباق خطر الحريق، موضحاً أن هناك خططاً لمكافحة حرائق الغابات على مستوى كل محافظة، لافتاً إلى أن «الحراج» تعمل على أن يكون لديها مركز في كل محافظة للتدخل السريع لحماية الأحراج والغابات إضافة إلى أهمية إحداث مراكز متقدمة توزع على كل الأراضي والغابات والأهم إعادة تأهيل الأراضي التي تعرضت للحرائق قدر الإمكان، مشيراً إلى أن الوزارة اتخذت خلال الصيف الفائت كل الإجراءات الإدارية واللوجستية اللازمة لتنظيم مكافحة الحرائق والحد من حدوثها والتخفيف من انتشارها.

وبين أنه حتى تاريخه لم يتم تقدير جميع الأضرار وهناك لجان مشكلة لحصر خسائر الحرائق الزراعية والحراجية في المحافظات لمعرفة حجم المساحات المتضررة وإجراء خطة لترميمها وإعادتها كما كانت، ويتم بشكل سنوي ترميم المساحات الزراعية التي تتعرض للحرائق بمختلف المحافظات.

وكشف ثابت أن الخسائر الأكبر كانت في الحريق الأخير الذي حصل في مشقيتا، فقد كان قسمه الأكبر حراجياً ومعظم أشجاره من الصنوبريات التي عمرها بين ٥٠ و١٠٠ عام.

وحول الصعوبات قال: يتم العمل وفقاً للإمكانات المتاحة، في ظل وجود نقص في مراكز الحماية والصهاريج ومستلزمات العمال وفرق الإطفاء، إضافة إلى النقص بالكادر البشري ومستلزمات العمال والإمكانات من بنى تحتية وآليات خرجت عن الخدمة بفعل الإرهاب.

ولفت ثابت إلى أنه قبل موسم الحرائق تم تجهيز ١٣ مركزاً لحماية الغابات من الحرائق و٢٥ برجاً للمراقبة وزج كل الحراس الحراجيين بالإطفاء، وأبراج المراقبة، والمخافر الحراجية، وتوزع منهل المياه، وتُساعد هذه الخريطة في إدارة الحريق وتوجيه عناصر وفرق الإطفاء بصورة جيدة إلى أماكن التدخل المناسبة.

وأضاف: إن المنصة تعمل على اقتراح إستراتيجيات إدارة المواقع الحراجية المحروقة وإعادة تأهيلها وإعداد خرائط للتنبؤ باحتمالية حدوث الحرائق بشكل أسبوعي ومراقبة التغيرات الطارئة على حدود الغابات والغطاء النباتي مع تحديد درجات تأثره بالحرائق ورصد التغيرات التي طرأت عليه في مواقع الحرائق، إلى جانب وضع خطة عمل متكاملة لآلية التدخل في المواقع المحروقة وإعادة تأهيلها، مع الأخذ في الاعتبار التقييم الدوري لواقع التجدد الطبيعي ودرجة الحماية في هذه المواقع وربط غرفة العمليات المركزية بغرف عمليات فرعية في المحافظات لتشديد العقوبات على المخالفين والمتسببين في عمليات القطع، حيث تم خلال هذا العام تنظيم أكثر من ٢٣٥٠ ضبطاً حراجياً بالمخالفات المرتكبة.

وأضاف ثابت: إننا حالياً في موسم التحريج ويتم العمل على توزيع المشاتل والغراس ضمن عدة حملات منها حملة التشجير الأسرية وعلى المدارس والجامعات وغيرها حسب الإمكانيات المتوافرة.

في دوائر الحراج وذلك بهدف تحسين نموها والتقليل من احتمالية حدوث الحرائق.

وأكد ثابت أنه يتم العمل باستمرار على تنفيذ الخطة المتكاملة لمكافحة الحرائق قبل موسم الحرائق بالتعاون مع كل الجهات ذات الصلة بإخماد الحرائق وبالتنسيق والتعاون مع الوحدات الإدارية في المحافظات لمراقبة الأراضي الزراعية ومنع إشعال النار فيها خاصة أن أكثر من ٩٥ بالمئة من الحرائق ناتجة عن نشاط بشري وتمت مخاطبة كل الجهات المعنية بقطاع الحراج لتنفيذ الأعمال المطلوبة منها وفقاً لقانون الحراج من تنظيف جوانب الطرقات وجوانب السكك الحديدية وتحت أسلاك الكهرباء من الأعشاب كل جهة حسب طبيعة عملها.

وأشار ثابت إلى أن الوزارة من خلال كوادرها تعمل على تطبيق كامل لقانون الحراج رقم ٦ لعام ٢٠١٨ بما يضمن حماية أفضل للغابات من الحرائق ومن التعديات الأخرى، وشدد على ضرورة تكثيف الجولات الميدانية للحد من التعديات وعمليات قطع الأشجار والمتاجرة بها ومنع تهريب الأحطاب وتدقيق رخص نقل الحاصلات الحراجية وحجز السيارات المخالفة وذلك بالتنسيق مع وزارات الدفاع والداخلية والإدارة المحلية والبيئة والعدل لتشديد العقوبات على المخالفين والمتسببين في عمليات القطع، حيث تم خلال هذا العام تنظيم أكثر من ٢٣٥٠ ضبطاً حراجياً بالمخالفات المرتكبة.

وأضاف ثابت: إننا حالياً في موسم التحريج ويتم العمل على توزيع المشاتل والغراس ضمن عدة حملات منها حملة التشجير الأسرية وعلى المدارس والجامعات وغيرها حسب الإمكانيات المتوافرة.

قوائم المحطات متوافرة في الوحدات الإرشادية

المازوت الزراعي أصبح على بطاقة «وين» بالكميات المستحقة ووفق المساحة

الوطن

أعلنت وزارة الزراعة أنه ضمن الإجراءات التي اتخذتها لإيصال المازوت الزراعي إلى مستحقيه مباشرة لكل النشاطات الزراعية والمحاصيل وذلك عبر آتمتة عمليات التوزيع، تم إدراج بند مازوت زراعي في برنامج (وين) لتحديد الكميات المستحقة وفق المساحة المنظمة والفترة المتاحة للاستلام.

وأوضحت الوزارة أن قوائم المحطات التي يتوافر فيها المازوت الزراعي موجودة في الوحدات الإرشادية، داعية الفلاحين الذين استكملوا إدخال بياناتهم إلى معرفة مخصصاتهم عبر تطبيق (وين) ومراجعة أقرب وحدة إرشادية للتعرف إلى المحطات التي يمكن استلام مخصصاتهم منها.

كما دعت الوزارة الفلاحين الذين لم يحصلوا على التنظيم الزراعي أو الكشف الحسي إلى ضرورة مراجعة الوحدات الإرشادية للحصول عليها، ليتمكنوا من الحصول على المازوت الزراعي.